الحركة الإعرابية في فكر خليل عمايرة

د. عاطف فضل
كلية الآداب / جامعة إربد الأهلية /الأردن

تاريخ استلام البحث :١٧ / ٣ / ٢٠١٦ تاريخ نشر البحث :٢٨ / ٤ / ٢٠١٦

الملخص

تعدّ قضيّة الإعراب من القضايا التي شغلت علماء العربيّة قديماً وحديثاً، وذهبوا فيها مذاهب شتّى، فمنهم من يرى أهميّة الإعراب وأثره في المعنى، وثانٍ ألقى ظلالاً من الشكّ على هذه الظّاهرة، وثالث عدّها ظاهرة تزيينية، وغير ذلك من الاجتهادات.

وفي هذا البحث سأعرض بشيء من الإيجاز آراء بعض القدماء والمحدثين في الحركة الإعرابيّة؛ لأقف بعد ذلك على الموضوع الرئيس، وهو: الحركة الإعرابيّة في فكر خليل عمايرة، ثم أعرض تطبيق بعض أبواب النحو وفصوله التي كان للحركة الإعرابيّة فيها دور كبير في نقل المعنى النحويّ من باب إلى باب آخر. كما أعرض فصولا تكون الحركة الإعرابية فيها حركة اقتضاء لا غير.

وأمّا المسوّغ لهذا البحث فهو تلك النظرة الجديدة للحركة الإعرابية التي جاء بها خليل عمايرة، وهي نظرة – باعتقادي – جديدة صائبة لم يُسبق إليها، وأرادها أن تكون بديلة عن نظرية العامل في النحو العربي.

كلمات مفتاحية: نحو عربي، حركة إعرابية ، خليل عمايرة، توليدية تحويلية ، العامل .

مقدمة

تناول الباحثون القدماء والمحدثون الحركات الإعرابية بالدرس والتحليل تناولاً كبيراً ببحوث ورسائل علمية كثيرة، وإنّ نظرة سريعة إلى الشابكة يظهر أمامنا كمّ هائل من هذه البحوث والدراسات والرسائل العلمية التي تنظر إلى الحركات الإعرابية من زوايا مختلفة، مع التأكيد على التشابه الكبير في العرض والمعالجة بين هذه البحوث والدراسات، لكنها لا تخلو من بصمة واضحة المعالم لكتّابها.

لكنني – وبحدود معرفتي واطّلاعي – لم أقع على بحث واحد يعالج الحركات الإعرابية كما عالجها المرحوم الدكتور خليل عمايرة في منهجه، منهج التوليدية التحويلية المعدّل.

فقد درس الدكتور العمايرة النظرية التوليديّة التحويلية، واستعان بها في تحليل الجملة العربية، لكنه يخالف صاحبها تشومسكي في استعماله عناصر التحويل، ومفهوم البنية السطحية والبنية العميقة. يقول د. عمايرة: "تأخذ الفكرة التوليدية التحويلية بطريقة مختلفة عن طريقة تشومسكي، ونطبّقها على اللغة العربيّة، أو نطبّقها على أمثلة وأبواب من اللغة العربية، تمهيداً لدراسة نقوم بوضعها في إطار نهائي، نجمع فيه الأبواب النحوية في أطر كبرى بحسب المعنى"(١).

فالجملة التوليدية عنده هي التي تأتي على إطار من أطر الجملة الإسمية والجملة الفعلية التي أطّرها، ولكنها تصبح تحويلية إذا دخلها عنصر من عناصر التحويل التي حدّدها، وهي: الترتيب، والزيادة، والحذف، والحركة الإعرابيّة، والتنغيم(٢). وهذه العناصر لها دور كبير في المعنى عنده، كما أنّ لها دوراً رئيساً في المبنى. لكنّ حديثنا في هذا البحث سيتناول رؤية خليل عمايرة ونظرته للحركة الإعرابية مع تطبيق على فصول وأبواب من النحو العربي، يكون للحركة الإعرابية فيها دور بارز في نقل المعنى من باب إلى باب آخر، ومن معنى إلى معنى آخر. وعرض تطبيق آخر على فصول تكون الحركة الإعرابية فيها حركة اقتضاء؛ أي لا دور لها في المعنى كما ذكر العمايرة.

الإعراب في اللغة

الإعراب: مصدر على وزن إفعال، وهو مأخوذ من الفعل الرباعي (أعرب) الذي وزنه أفعل، معناه: أبان، وأفصح، وأوضح. يقال: عَرُبَ لسانُه عَروبة؛ أي صار عربياً، وأعرب عن لسانه، وعرّب؛ أي أبان وأفصح. وأعرب عن الرجل: بيّن عنه، وعَرُبَ عنه: تكلّم بحجته. ويقال: أعرِب عمّا في ضميرك؛ أي أبِنْ. وأعرب بحجته؛ أي أفصح بها، ولم يتّق أحداً. وفي الحديث: "الثيّب تعرب عن نفسها"؛ أي تفصح[٣].

الإعراب في الاصطلاح:

يعرّف النحاة الإعراب بأنه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً. يقول الزّجاجي: "إنّ النحويين لمّا رأوْا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدلّ على المعاني، وتبيّن عنها، سمّوها إعراباً؛ أي بياناً، وكأنّ البيان بها يكون. والإعراب: الحركات المبيِّنة عن معاني اللغة[٤].

وهو عند الزمخشري: "ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرفٍ محلّاً"[٥]، ويقول ابن هشام: "الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع"[٦]. والإعراب الذي هو النحو "إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت قولهم: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولا النحو لجهل أصل الإفادة، ولو كان الكلام نوعاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه[٧].

أما العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي فهي: الإبانة والإفصاح عمّا في النّفس، وهذا الإفصاح، وهذه الإبانة بحاجة إلى استعمال حركة مناسبة على أواخر الكلم على حدّ تعبير ابن يعيش بقوله: "هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أولها"[٨].

الحركة في اللغة

الحركة: ضد السكون، حَرُكَ يحرُكُ حركةً وحَرْكاً وحرّكه فتحرك، وأورد ابن منظور عدداً من الأمثلة تدلل على أنّهم خصّوا الحركة بما كان متحركاً[٩].

وذكر الشريف الجرجاني عدداً من التعريفات، أظهرها أنّ الحركة لا تكون إلا للجسم في انتقاله من وضع إلى آخر، ومن كمّية إلى أخرى، ومن كيفية إلى أخرى، وغير ذلك[١٠].

الحركة في الاصطلاح

لم أجد تعريفاً اصطلاحياً للحركة الإعرابية عند القدماء، ويبدو لي أنّ سيبويه لم يسمِّ هذه الحركات تسمية صريحة، وإنّما كان واصفاً لها؛ إذ كرّر مصطلح مجارٍ ومجاري الكلام غير مرة[١١]. ولكن يمكن أن نستنتج لها تعريفاً من خلال كلامهم عن الإعراب والبناء، ونقول: الحركة هي ما جاءت على أواخر الكلم، لتدل على معنى في نفس المتكلم، فلولا الحركة لم يفرّق بين التعجب والاستفهام والنفي، ألا ترى أنّ قائلاً لو قال: ما أحسن زيد/ غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسنَ زيداً! أو ما أحسنَ زيدٌ، أو ما أحسنُ زيد؟ لأبانت الحركة عن المعنى الذي أراده المتكلم.

والعلاقة بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي تتمثل في أنّ المتحرك يقابل غير المتحرك، فالحركة ضد السكون. وعند النحاة يكون الكلام قسمين: متحرك، وهو المعرب ويقابله المبني، وهو ما يلزم حالاً واحدة. فالحركة الإعرابية تنقل الكلمات من حال إلى حال، حال الرفع إلى النصب إلى الجر. وهذا الانتقال يكون بوساطة الحركات؛ إذ تجعل الحركة الكلمة منتقلة كالجسم المتحرك الذي عبّر عنه الشريف الجرجاني بقوله: "شُغْل حيّز بعد أنْ كان في حيّزٍ آخر"[١٢] أو "انتقال الجسم من كيفية إلى أخرى"[١٣]، فالحركة تنقل الكلمة من كيفية إلى أخرى.

إذن، فقد انقسمت الكلمات بحسب قبولها للحركة الإعرابية إلى قسمين: مبني ومعرب، وكانت الحالات التي تقع فيها هذه الكلمات هي: البناء، وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، وكأنّهم إنّما سمّوه بناءً لما لزم ضرباً واحداً، ولم يتغير تغيّر الإعراب من حيث كان البناء لازماً، فوضعه لا يزول من مكان إلى غيره. ويقع البناء في أربعة أضرب:

- بناء على الضم ويقابله في الإعراب الرفع.
- بناء على الفتح ويقابله في الإعراب النصب.
- بناء على الكسر ويقابله في الإعراب الجر.
- بناء على السكون ويقابله في الإعراب حالة بعينها.

مع الأخذ بعين النظر الضمائر التي تكون مبنية في محل كذا.

أما الإعراب – وقد أوضحنا تعريفه لغة واصطلاحاً – فيكون في الأضرب الآتية:

- الرفع: وعلامته الأصل الضمة، وله علامات فروع هي: الألف في المثنى، والواو في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الخمسة، والنون في الأفعال الخمسة، والفتحة في الممنوع من الصرف.

- النصب: وعلامته الأصل الفتحة، وعلامات الفروع هي: الياء في المثنى وجمع المذكر السالم، والألف في الأسماء الخمسة، وحذف النون في الأفعال الخمسة، والكسرة في جمع المؤنث السالم.

- الجرّ: وعلامته الأصل الكسرة، وهو خاص بالأسماء، وعلامات الفروع هي: الياء في الأسماء الخمسة، والمثنى، وجمع المذكر السالم.

- الجزم: وهو حالة قطع الإعراب، والجزم في اللغة القطع[١٤]. ومنه جزم الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في البناء، وتكون هذه العلامات الدالة على الحالات الأربعة الرئيسة (الرفع، والنصب، والجر، والجزم) بفعل عامل نحوي ظاهر أو مقدّر. أما في حالة البناء فإنّ الكلمة تأخذ حركتها التي هي عليها بناء، وتأخذ حركة أخرى يقتضيها العامل، وتمنع حركة البناء ظهورها، فتكون حركة مقدرة يعبّر عنها بموقعها من الإعراب المحلي.

وقد قسّم النحاة العوامل قسمين: لفظية ومعنوية، وليس من مهمة البحث الخوض في ذلك.

أثر الحركة الإعرابية في الإبانة عن المعاني:

سأتحدث تحت هذا العنوان عن الحركة الإعرابية من ناحية تاريخية عند القدماء، ثم عند المحدثين، ليكون – هذا العنوان – مهاداً مختصراً لموضوع البحث الرئيس.

لم تنل ظاهرة نحوية اهتمام النحاة والباحثين اللغويين – قدماء ومحدثين – مثل ما نالته ظاهرة الإعراب، فالحركة الإعرابية ظاهرة موجودة في العربية منذ أقدم العصور وقد حافظت عليها؛ لأنّها تمثل أداة طيّعة تساعد المتكلم، ليتّسع في كلامه معبراً عمّا في نفسه من معانٍ.

وهي موجودة كذلك في اللغات السامية، وإنْ كانت تبدو قليلة كما في اللغة الآكدية، ولم يبقَ منها في العبرية والحبشية إلا آثار قليلة تدل عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ لكل لغة – من هذه اللغات – أنظمتها الصوتية، والصرفية، والنحوية[١٥].

فالصّلة بين العربية وأخواتها الساميات واضحة جليّة في استعمال الحركات الإعرابية للإشارة إلى معانٍ لغوية، وحالات يرمز إليها بأبواب نحوية، بل كانت العربية أوضح من غيرها في هذا المجال على حدّ تعبير خليل عمايرة[١٦]، وبقيت فيها الحركات ذوات دلالة على تلك المعاني إلى يومنا هذا. في حين قلّت أو انقرضت في غيرها من اللغات السامية التي كانت تماثلها في كثير من جوانبها.

يقول ابن حزم: "مَنْ تدبّر العربيّة، والعبرانيّة، والسريانيّة، أيقن أنّ اختلافها إنمّا هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم، وإنّها لغة واحدة في الأصل"[١٧]

آراء القدماء

يكاد يجمع النحويون القدماء – ما عدا قطرباً – على أنّ للحركات الإعرابية علاقة رئيسة بالمعنى، فبها يُستدل على المعاني النحوية. وفي القضية رأيان، هما:

الأول: يرفض أصحاب هذا الرأي أن يكون للحركات الإعرابية دلالة على المعاني، وقد تفرد بهذا الرأي محمد بن المستنير قطرب؛ إذ يرى أنْ لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم في التركيب الجملي. وأنّ هذه الحركات كانت بأثر صوتي، ويمكن أن تعلّل تعليلاً صوتياً، يقول: "فلو كان الإعراب إنّما دخل للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدلّ عليه لا يزول إلا بزواله، وإنّما أعربت العرب كلامها؛ لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون في الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام"[١٨].

وقد انفرد بهذا الرأي قطرب، ولم يقل بمقالته نحوي أو لغوي آخر من علماء اللغة القدامى على حدّ تعبير إبراهيم السامرائي[١٩]. ولكنّ بعض الباحثين قد أشار إلى أنّ الخليل بن أحمد يرى أنّ الحركات زوائد، وذلك في نصّ ذكره سيبويه، جاء فيه: "وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به،

والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو"[٢٠]، وضرب سيبويه على ذلك أمثلة.

ومنهم من رأى أنّ ثعلباً قد تعرض لهذه المسألة، وذكر أنّ العرب "تُخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يُفسد الإعراب المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب[٢١]. وعلى أيّ كان الأمر من الخليل أوثعلب أوغيرهما، فقد عُرف قطرب بهذه المسألة واشتهرت عنه.

وقد تصدى لهذا الرأي – رأي قطرب – علماء اللغة في العصر الحديث، ومنهم إبراهيم السامرائي الذي يقول: "يحلو له أن يتعصب للرأي بشكل يخيّل للقارئ أنه المبدع الأول والمعيد في هذا القول، وكأنه لم يكن هناك في القرن الثاني الهجري رجل اسمه قطرب. وهذا الرأي غريب، وقد انفرد به صاحبه، ولم يؤيده فيه إلا الدكتور إبراهيم أنيس"[٢٢].

الرأي الثاني: ذهب أصحاب هذا الرأي وهم النحويون القدماء جميعاً إلى دلالة حركات الإعراب على المعاني، منهم على سبيل المثال لا الحصر: ابن قتيبة الذي قدّم مثالاً لتحديد المعاني بالإعراب، قال: "... ولو أنّ قائلاً قال: هذا قاتلٌ أخي (بالتنوين)، وقال آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة لدلّ التنوين على أنّه قتله"[٢٣]. وممّن أخذ بهذا الرأي الزجاجي يقول: "إنّ الأسماء لما كانت تعتوّرها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جُعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني[٢٤]، ويسوق الزجاجي أمثلة كثيرة، ليستدل بها على أنّ الإعراب لا يدخل عبثاً على الكلمات. ويتّفق ابن فارس مع من تقدّمه من علماء اللغة والنحو بأنّ الإعراب من خصائص العربية، و" هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد"[٢٥]، وهو يلحّ على هذه القضية في أكثر من موقع في كتابه[٢٦].

أما الجرجاني، فيرى أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو الذي يستخرجها[٢٧].

ويرى ابن جني أنّ الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً؛ (أي نوعا) واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"[٢٨].

وإذا شئنا أن نتتبع آراء النحويين القدماء لما وسعتنا هذه الصفحات، فكل النحويين القدماء – ما عدا قطربا – يروْن أنّ الحركات دوال على المعاني(٢٩).

ومهما يكن من أمر، فإنّ النحاة واللغويين يفسرون الإعراب بأنّه الإبانة عن المعاني، وأنّ الحركات الإعرابية تميّز بين هذه المعاني، وتقف على أغراض المتكلمين، ونضرب على ذلك مثالين اثنين،الأول قوله تعالى:﴿ مِنَ ٱلشَّيۡطَانِ ٱلرَّجِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِمِنَ ٱلشَّيۡطَانِ ﴾[التوبة: ٣] ، فإنّ قولنا: ورسولِهِ (بالجر) فإنه يؤدي إلى خلل في المعنى، بل يقود القارئ إلى الكفر؛ لأنّه عطف الرسول – عليه السلام – على المشركين، فيصبح المعنى: أنّ لفظ الجلالة (الله) بريء من المشركين وبريء من الرسول، فالمعطوف على المجرور مجرور مثله، ويأخذ حكمه. والقراءة الصحيحة هي بالرفع والنصب.

فالرفع عطف على محل لفظ الجلالة (الله) قبل دخول إنّ عليها، هذا وجه، ووجه آخر على الابتداء، وأمّا النصب فعطف على الله وهو اسم إنّ منصوب، والتقدير: إنّ الله ورسولَه...

والمثال الثاني من الشعر فقد روي عن عثمان الحروري قوله:

فإن يك منكم كان مروان وابنه وعمرو ومنكم هاشمٌ وحبيب

فمنا حصين والبطين وقعنب ومنا أميرُ المؤمنين شبيب

فلمّا أحضر إلى عبد الملك قال له: ألست القائل: ومنّا أميرُ المؤمنين شبيب، فقال: يا أمير المؤمنين، إنّما قلت: ومنا أميرَ المؤمنين، نصبه على النداء؛ أي ومنا يا أمير المؤمنين...، فالفتحة على كلمة أمير أنجته من القتل والهلاك المحقق(٣٠).

فالإعراب يمنح الدقة في المعنى، وهو وسيلة وسمة لغوية وتعبيرية على درجة عالية من الدقة في الإفصاح والإبانة عمّا يقصد إليه المتكلّم، ومن هنا فوجب أن تُدرس الحركات بوصفها دوالاً على المعاني.

آراء المحدثين:

تعددت الرؤى – عند المحدثين – حول الحركات الإعرابية، نظراً لتعدد المناهج المتّبعة، والغايات المراد تحقيقها، وإذا ذهبنا نتتبع كل ما جاء عن المحدثين فإنّ الأمر سيطول كثيراً، وصفحات البحث لا تحتمل هذه الإطالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ البحث ليس معنيّاً بتقديم كل تلك الآراء[٣١]؛ لأنّ للبحث وجهة وهدفاً، هما: تقديم رؤية خليل عمايرة في الحركات الإعرابية، تلك الرؤية التي لم يتطرق إليها أحد من الباحثين بالدرس والتحليل، ثمّ إن ما جاء به الدكتور العمايرة من رؤية للحركة الإعرابية لم يُسبق إليه. ويحسن بي أن أقف عند ثلاث رؤى قبل الحديث عن خليل عمايرة، وهي:

رأي إبراهيم مصطفى:

تأثر إبراهيم مصطفى برأي ابن جنّي بالقول بأنّ العامل هو المتكلّم، كما تأثّر برأي ابن مضاء في رفض العلل، يقول في تعليقه على منهج النحاة: "رأوْا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراد، فقالوا: عرض حادث لا بدّ له من محدث، وأثر لا بدّ له من مؤثّر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر؛ لأنّه ليس حرّاً فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلّة موجبة، وبحثوا عنهما في الكلام، فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها"[٣٢]. فإبراهيم مصطفى يرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي أو معنوي ظاهر أو مقدّر،يقول:"على أنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنّهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً.." [٣٣] . ويرى أن يربط هذه الحركات بالمعاني التي تشير إليها في الجملة، يقول: "ونحن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى.. ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى"[٣٤]. ورأى كذلك أنه إذا أردنا دراسة علامات الإعراب على أنّها دوال على المعاني، وأن نبحث عمّا تشير إليه كل علامة منها، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام[٣٥].

وهو بذلك قد أخذ يبحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه الحركات، فرأى أن الضمة علم الإسناد ودليلاً على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يُسند إليها ويتحدث عنها. وأما الكسرة فإنّها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في: كتابُ محمدٍ، وكتابٌ لمحمدٍ.

وأما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك. فهي بمثابة السكون في لغة العامة(٣٦).

من الواضح أنْ لا فرق بين ما رآه النحاة وما جاء به إبراهيم مصطفى، فبضاعتهم ردّت إليهم، فهم يرون أنّ علامات الإعراب دوال على المعاني في التركيب، وقد قرروا أنّ الرفع علامة على الفاعلين، والنصب على المفعولين، والجر على الإضافة. وما جاء به إبراهيم مصطفى هو رأي الزمخشري، ورأي شارح كتابه ابن يعيش في شرح المفصل(٣٧). أمّا لِمَ لَمْ يُشر إلى ذلك؟ يقول الفضلي: "ولعل السبب في عدم ذكره الزمخشري في عداد الأئمة الذين تأثر بآرائهم، أنه أجرى شيئاً من التعديل – فيما أظن – على قول الزمخشري، فخرج به من حدود النتيجة والاختيار إلى اعتباره قولاً خاصاً به"(٣٨).

إذن، لا فرق بين رأي النحاة وما جاء به إبراهيم مصطفى، بل إنّ هناك تقارباً كبيراً، ومن بدهيات الأمور أنّ الرأي اللاحق يعدّ فرعاً على السابق، وهو الأصل، والفرق الوحيد بين النحاة وإبراهيم مصطفى هو الفتحة، فهو يرى أنّها ليست علامة على المعنى، وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب عندما لا يريدون معنى الإسناد، ولا معنى الإضافة، أما النحاة فالنصب عندهم علم المفعولية.هذا، وقد سار على خطاه تلميذه مهدي المخزومي الذي تبنى منهجه في كتابيه: في النحو العربي: نقد وتوجيه، وفي النحو العربي: قواعد وتطبيق، ولعل من أبرز الأمثلة التي تبيّن اقتفاء المخزومي أثر أستاذه قوله: "ليست الفتحة علماً لشيء خاص، ولكنّها علم على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال، والتمييز، والمفاعيل وغيرها، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يُهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً"(٣٩).

رأي إبراهيم أنيس:

كتب إبراهيم أنيس فصلاً كاملاً في كتابه من أسرار اللغة، وسمه بـــ "قصة الإعراب"، وفيه حديث عن الحركة الإعرابية، ومن بداية الفصل يبدأ إبراهيم أنيس بالتشكيك وإنكار وجود الإعراب في العربية، زاعماً أنّها من نسج خيال النحاة، يقول – بلغة ساخرة – "ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت، وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل الثاني على يد قوم من صُنّاع الكلام"(٤٠).

وممّا يجدر ذكره، وللأمانة العلمية، فإنّ إبراهيم أنيس قد تراجع شيئاً عن رأيه الحادّ، قائلاً: "ليس من المعقول أنْ نزعم أنّه كان كلّه من نسج خيالهم، وأنّهم اخترعوه اختراعاً أو ارتجلوا قواعده ارتجالاً دون أساس اعتمدوا عليه، ودون سماع بعض ظواهره على الأقل من أفواه الفصحاء من العرب في صدر الإسلام"(٤١).

فمع اعترافه أنه ليس كله من نسج خيالهم "إلا أنّه يخالفهم في تفسير هذه الظاهرة، وهذا حقٌّ له ولكل باحث، يقول: "نحن نؤمن إذن، أنه كان للإعراب أسس ملتزمة في وصل الكلمات بعضها ببعض على الأقل في اللغة النموذجية، وفي لهجات الحجاز، ونؤمن بأنّ ظاهرة تحريك الكلمات في الوصل كانت موجودة، ولكننا نخالف النحاة في تفسيرها وفي أصل نشأتها"(٤٢).

إذن، فإبراهيم أنيس يرى أنْ ليس للحركة الإعرابية مدلول، ولا صلة لها بالمعنى كما يزعم النحاة، وليست سوى وسيلة لوصل الكلمات بعضها ببعض، يقول: "ويظهر – والله أعلم – أنّ تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً أو نثراً، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يجنح إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يُسمّى السكون، كما يظهر أنّ الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذه السكون، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل"(٤٣).

فإبراهيم أنيس – كما يظهر من النصّ – يسير على خُطى قطرب محمد بن المستنير، ويظهر مدى تأثره به، فهو يرى:

– أنّ الحركات الإعرابية لا تحدد المعاني في أذهان العرب كما يزعم النحاة.

– أنّ الحركات تأتي ويحتاج إليها لوصل الكلام؛ لأنّ الأصل في الكلمة هو سكون آخرها، ويستوي في ذلك المبني والمعرب؛ إذ يوقف عليهما بالسكون، وتبقى واضحة المعنى.

– يعتمد في تحديد المفعولية والفاعلية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى المراد، وهذا يعود إلى نظام الجملة وسيادتها. ثمّ يقرر أصولاً تخالف أصول النحاة في النظر إلى أواخر الكلمات بين الفتح والضم والكسر، و يتّخذ من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي (العينية) ميداناً ليطبق عليها ما انتهى إليه من تلك الأصول.

ولا أريد أن أطيل الوقوف عند رأيه وأصوله وتطبيقه، فقد تناوله بالرد والنقد كلّ من كتب عن الحركات الإعرابية من علماء اللغة المعاصرين، فقد كانت ردودهم ومناقشاتهم مناقشات علمية عميقة وهادفة.

ومن خلال هذه الردود يظهر جليّاً أنّ ما جاء به قطرب، وتبعه إبراهيم أنيس فيه تجنٍ على العربية كبير؛ لأنّ العربي الذي نطق على سجيّته لم ينطق بالحركات إلا لمعنى في نفسه، ثمّ إنّ النحاة قد وضعوا لها القوانين والأصول التي تضبطها. ثمّ إنّ قضية ارتباط الحركة الإعرابية بالمعنى في اللغة العربية أمر لا يخفى على أحد من الطلبة فضلاً عن الباحثين على حدّ تعبير خليل عمايرة، فالقائل: أكرم خالداً محمد، يعني أنّ الفاعل محمد، وإنْ تأخر، والمفعول خالد يتقدمه، وهذا ما يدركه السامع أيضاً. وفي حال اختفاء الحركة الإعرابية لسبب صوتي، فإنّ الترتيب يقف قرينة وحيدة تشير إلى الفاعل والمفعول، نحو قولهم: ضرب عيسى موسى، وساعدت ليلى سلوى. وهنا وجب أن يكون الفاعل هو الأول، والمفعول هو الثاني(٤٤).

رأي تمّام حسّان:

يرى تمام حسّان أنّ الحركة الإعرابية بمفردها قاصرة عن كشف المعنى النحوي، وذلك لأمرين:

١- أنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلُّ بكثير جداً من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات. فهناك الإعراب بالحذف، والإعراب المقدّر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل، وكلّ هذه الإعرابات لا تتم بوساطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

٢- أنّ العلامة الواحدة تدلّ على أكثر من باب واحد، كدلالة الضمة على رفع الفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، واسم كان، وخبر إنَّ، والتابع المرفوع.. إلخ، وذلك لا بدّ أن يؤدي إلى اللّبس، ما لم تقم علاماتٌ أُخر غير علامة الإعراب إلى جانبها؛ لتتضافر مع هذه العلامة إلى الوصول إلى أمن اللّبس الذي هو مطلب اللغة(٤٥).

فالحركة الإعرابية في فكر حسان تمثل واحدة من قرائن متضافرة، وهي نوعان:

قرائن لفظية: وهي الرتبة، والصيغة، والتضام، والمطابقة، والربط، والأداة. وقرائن معنوية، هي: قرينة الإسناد، وقرينة التخصيص، والتعدية، والغائية، والمعيّة، والظرفية، والتقوية، والملابسة، والتفسير والإخراج، والخلاف، والنسبة، والتبعيّة. ثم يبدأ بشرح كل واحدة منها، والتدليل بالأمثلة والشواهد على فكرته، ثم يصل في النهاية إلى القول: بأنّ تضافر هذه القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، والذي جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة على حساب القرائن الأخرى.

فتمام حسّان قد فسّر الإعراب بالحركة الإعرابية التي عدّها إحدى القرائن التي تبيّن المعنى النحوي، وهذه القرينة مسؤولة عن توضيح عملية التعليق، وكشف المعنى الوظيفي للتركيب إلى جانب مجموعة من القرائن الأُخر التي تتضافر لأداء هذا الدور. ويؤكد تمام حسّان على هذا المبدأ، مبدأ تضافر القرائن، يقول: "ولا أكاد أملّ ترديد القول: إنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن"[٤٦].

جاءت فكرة القرائن عند تمام حسّان بنوعيها – لفظية ومعنوية – لتوزع اهتمامها بالمعاني النحوية، وتوصل إلى وضوح المعنى، وأمن اللّبس، وتنفي كلّ تفسير يحمل منطقاً عقلياً رياضياً، أو ظنّياً لظواهر السياق، وتبعد الدارس عن الجدل في متاهات العامل من حيث أصالته أو ضعفه أو قوته، كما تبعده عن التأويل والتعليل.

خليل عمايرة والحركة الإعرابية

قبل الخوض في رأي خليل عمايرة في الحركة الإعرابية لا بدّ من الحديث عن فكرة التوليدية التحويلية في فكره، فقد درس الدكتور العمايرة النظرية التوليدية التحويلية، واستعان بها في تحليل الجملة العربية، لكنه يخالف صاحبها تشومسكي في استعماله عناصر التحويل، ومفهوم البنية السطحية والبنية العميقة، ويعدّ عنصر الحدس فرضيّة بعيدة المنال. يقول: "تأخذ الفكرة التوليدية التحويلية بطريقة مختلفة عن طريقة تشومسكي، ونطبقها على اللغة العربية، أو نطبقها على أمثلة وأبواب من اللغة العربية، تمهيداً لدراسة نقوم بوضعها في إطار نهائي نجمع فيه الأبواب النحوية في أطر كبرى بحسب المعنى"[٤٧].

ويرى الدكتور العمايرة أنّ الجملة هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، ويسميها جملة توليدية، ويشترط لها أن تسير على نمط من أنماط البناء الجملي في اللغة العربية، فهي توليدية يتفرّع منها:

١- الجملة التوليدية الإسمية، ولها أطر أهمها:

أ- اسم معرفة + اسم نكرة.

ب- شبه جملة + اسم نكرة.

٢- الجملة التوليدية الفعلية، ولها أطر أهمها:

أ- فعل + اسم (أو ما يسدّ مسدّه ظاهراً أو مستتراً كما في فعل الأمر).

ب- فعل + فاعل + مفعول به (أول أو ثانٍ أو ثالث).

ج- فعل + ضمير مفعول به + فاعل.

ويرى أنّ هذه الأطر جميعها، وما يتفرع منها قد يجري فيها تغيير في مبانيها الصرفية، أو فيما بينها من فونيمات ثانوية كـ (النبر والتنغيم)، فيترتب على ذلك تغيير في المعنى، وانتقال في تسمية الجملة، فتصبح الجملة تحويلية في معناها اسمية أو فعلية في مبناها[٤٨]. فالجملة التوليدية هي التي تأتي على إطار من أطر الجملة الإسمية، والجملة الفعلية التي أطّرها، ولكنها تصبح تحويلية إذا دخلها عنصر من عناصر التحويل التي حددها، وهي: الترتيب، والزيادة، والحذف، والتنغيم، والحركة الإعرابية.

فقد استطاع الدكتور العمايرة في كتابيه "في نحو اللغة وتراكيبها" و "في التحليل اللغوي" أن يبلور رؤية جديدة في التحليل اللغوي تخدم اللغة العربية، فيستطيع المحلل اللغوي أن يحلل التراكيب اللغوية، ليصل إلى كنه المعنى فيها، وأن يتعامل مع الكلمات في التركيب على أنها المباني التي تتدفق حياة، فيدرك المتكلم غرضه من تركيبه، ويعرف السامع حدود مقصود المتكلم ومراده. فقد كانت التفاتة الدكتور العمايرة إلى ما يسميه عناصر التحويل: الترتيب، والزيادة، والحذف والتنغيم، والحركة الإعرابية، تحويلاً للنظرية التوليدية التحويلية إلى مسار جديد يختلف عمّا كانت عليه، وتنطبق على اللغة العربية في البحث عن المعنى من غير إهمال للحركة الإعرابية[٤٩].هذا، وتعد محاولة الدكتور العمايرة من أنضج المحاولات اللغوية – في رأيي –، بل إنّها تمثل حجر الأساس في بناء التجديد اللغوي؛ لأنّها تضع أمام القارئ تصورات عميقة لدراسة اللغة، تستند في جذورها إلى تراث راسخ، نسج خيوطه عبد القاهر الجرجاني، وابن جني، وابن هشام، ومن قبلهم الخليل، وسيبويه.

ولعل من أهم ما يسمو بما يراه خليل عمايرة في مناهج البحث عن المعنى، هو اهتمامه بالحركة الإعرابية، فالحركة الإعرابية عنده ركن من التركيب اللغوي الذي لا يقل عن أيّ مبنى من مبانيه، ولكنّه بحثٌ فيه مخرج جديد للحركة الإعرابية،

وتسويغ وجودها في كلّ تركيب، فالجملة تنتقل من بنية أولية محايدة إلى بنية عميقة بأنْ يدخلها عنصر من عناصر التحويل، وبذا يعطي العمايرة القيمة الحقيقية لنظام ترتيب الكلمات في الجملة بحثاً عن المعنى.

وأشير كذلك إلى أنّ الدكتور العمايرة قد أكد على أنّ الحركة الإعرابية ليست نتيجة لأثر عامل كما يرى جمهور النحاة، يقول: "وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى جمهور النحاة الذين أخذوا يبحثون في الظواهر اللفظية المتماثلة، ويجمعون ما تماثل في الحركة بسبب علّة معيّنة، ليضعوها في قسم نحوي كبير (المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات..." [٥٠]، ثم يشير إلى أنّ من نتائج الإسراف في البحث عن العامل عند النحاة، انصرافهم عن المعنى والبحث فيه انصرافاً كبيراً، بل ذهبوا يبحثون عن مبرّر لكل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجمل، ورأى أنه "كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة الإعرابية على أنّها رمز لتغيّر في المعنى، وليست بأثر كما ذكرنا"[٥١]. فقيمة الحركة الإعرابية التي هي عنصر من عناصر التحويل في الجملة التوليدية تكون من خلال دورها في الكلمة، يقول: "إن الحركة الإعرابية، شأنها شأن أيّ فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عمّا في النفس من معنى، فيكون تغييرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه"[٥٢]. ويقدّم مثالاً، ويقول: "فإذا قال المتكلم مثلاً: الأسدُ (بالضمة)، فإنّ السامع يدرك أنّه قد أراد نقل خبر ليس غير، ولكنّه إن قال: الأسدَ (بالفتحة)، فإنّ المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم، ويريد أن يفصح عنه، ولا يستطيع تغيير أيّ فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم، فإنه إنّ غيّر فونيماً آخر في الكلمة تغيّرت الصورة الذهنية التي ترتبط بها الكلمة بسبب، فلا سبيل ،إذاً، إلى التغيير إلا في فونيم الحركة الذي يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة، ولكنّها تتصل بالأولى بسبب، فما كان التغيير في الحركة إلا نتيجة للتغيير في المعنى"[٥٣]. وقد ناقش دور الحركة الإعرابية التي هي عنصر من عناصر التحويل في الجملة التوليدية في سبعة أبواب نحوية، هي: الإغراء، والتحذير، والاختصاص، وأسماء الأفعال، وكم الاستفهامية والخبرية، والاسم المنصوب بعد واو المعيّة، والفعل المضارع المنصوب بعد الواو. وناقش كلّ باب من هذه الأبواب، وبيّن صلة الحركة الإعرابية بالمعنى، وانتهى إلى أنّ المعنى هو الذي أوجب الحركة الإعرابية عليه، فأصبحت دليلاً عليه ووسيلة له.ومع هذا، فإنّ الحركة الإعرابية على أبواب أخرى لا تأخذ هذا البعد في فكر خليل عمايرة؛ أي ليس لها صلة بالمعنى، وإنّما تكون حركة اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل كالزيادة.يقول: "والذي نراه، أنّ الحركة الإعرابية تكون اقتضاءً لقياس لغوي جاء عن العرب الأوائل، ورصد النحاة القدماء له أبواباً نحوية، وقد أعطوْا لكلّ باب نحوي حالة إعرابية لها حركة معيّنة،

وقد تتغير الحركة الإعرابية اقتضاءً لعنصر من عناصر التحويل كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الخبرية إلى معنى التحذير أو الإغراء أو الاختصاص أو المعيّة أو إلى معنى الاستفهام بعد (كم) تفريقاً لها عن الخبرية[٥٤]. وكان نقاشه لكل ما ذكر عبر أمثلة وشواهد تمتاز بالرصانة العلميّة، والمنهجية المنضبطة، محللاً تحليلاً شائقاً لتلك الشواهد والأمثلة. والآن سآخذ عدداً من الأمثلة التي حلّلها، وبيّن صلة الحركة الإعرابية بالمعنى، ثم عدداً من الأمثلة التي تكون الحركة فيها حركة اقتضاء.

فمن الأمثلة التي توضّح فكرته في باب الاختصاص قولنا: نحن العربُ نكرمُ الضيفَ، فمعنى هذه الجملة هو مجرد الإخبار، ونغمتها هي النغمة الصوتية المستوية، وهي تامة المبنى والمعنى، فتحمل معنىً يحسن السكوت عليه. ولكن إذا أراد المتكلم أن يغيّر المعنى، ليعتز بنفسه أو بقبيلته، فإنّه يعمد إلى تغيير حركة الاسم الذي يلي الضمير (العرب) من الضمة التي تحقق الإسناد بين الكلمة التي هي على آخرها، والضمير السابق إلى الفتحة. وبيّن أنه يترتب على ذلك أمران: أولهما: انتهاء الإسناد بين الضمير والاسم الذي يليه، لذا أصبحت الجملة بغير الإسناد لا تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وعليه فهي ليست جملة. والآخر: حاجة المسند إليه إلى مسند، فبداية الجملة بحاجة إلى تتمة، لتكون جملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فتكون الجملة كما يأتي:

ويتبع هذا تغيير في النغمة الصوتية التي تصبح نغمة مرتفعة في أولها، لتعبّر عن الأهمية والعناية التي جاءت بالتقديم، ثم تعود لتسير في خطها الأصل، ولا علاقة للفتحة على الاسم الذي يلي الضمير بعامل محذوف تقديره أعني أو أخص[٥٥].

أما أسماء الأفعال فنجد النحاة قد اختلفوا اختلافاً كبيراً في ماهيتها، من حيث تسميتها، وإعرابها، وبناؤها، وأقسامها، وتعدّيها، وتنكيرها وتعريفها، وكذلك انعكس هذا الخلاف على المحدثين[٥٦].

وما يهمنا هنا هو ما جاء منها منقولاً عن جار ومجرور أو ظرف، وهو الذي يمكن أن يكون للحركة الإعرابية عليه أثر كما أشار العمايرة[٥٧]، ومثال ذلك:

عليك بكتاب الله.

شبه جملة (جار ومجرور) + بــ (اسم مضاف + مضاف إليه).

فأصل الجملة التوليدي: كتاب الله عليك / وتفيد الإخبار المحايد، ثم حدث في الجملة تقديم وتأخير لغرض العناية والاهتمام، كتاب الله عليك بالترتيب = عليك كتاب الله. لكن المتكلم لا يريد الإخبار، بل يريد معنى آخر فيه حثٌّ وتوكيد على التمسك بكتاب الله، وبإجراء عنصر التحويل (بــ) بالزيادة للمعنى الذي يريده المتكلم تصبح الجملة:

عليك بكتاب الله / مع تغيير حركة المسند إليه

ومنه كذلك أمامك الفضيلةَ، وإليك الكتابَ / فالجملة الأولى مكونة من حرف الجر + الضمير + الاسم المعرَّف بأل، ويمكن أن يأخذ الاسم الضمة، فتكون الجملة خبرية: الكتابُ إليك، ولكن لما كان المتكلم لا يريد الإخبار، بل أراد معنى آخر هو من القوة في الحث على أمر معيّن، ليس من اليسير التعبير عنه بغير مثل هذه الجمل، فإنّه يغيّر حركة المسند إليه (الكتاب، والفضيلة) من الضمة إلى الفتحة، ليعبّر عن هذا المعنى، فالفتحة تعبر هنا عن معنى وليست أثراً لعامل محذوف سدّت مسدّه (إليك، وأمامك).

ومن الأمثلة التي حللها للاسم المنصوب بعد واو المعيّة، قولهم: استوى الماء والخشبة[٥٨]، فبعد أن عرض آراء النحويين من بصريين وكوفيين يقول: "لن نطيل الوقوف لمناقشة هذه الآراء التي يبدو منها القصد والمراد، هو محاولة تبرير الحركة الإعرابية (الفتحة) على آخر الاسم بعد الواو التي ليست هي واو الحال، ولا هي واو العطف، فلو كانت الواو للحال لوجب أن يأتي بعدها جملة اسمية تصدرها مبتدأ مرفوع،

ولو كانت للعطف لوجب أن يكون الاسم مرفوعاً على نيّة تكرار العامل: استوى الماءُ واستوت الخشبةُ، ولو كانت بمعنى مع لوجب أن يكون الاسم بعدها مجروراً.وهو يرى أن ننظر إلى المعنى في الجملة: استوى الماءُ والخشبَةُ، فإنّه – بلا ريب – يفيد أن الماء كان متموّجاً فاستوى، وكذلك كانت الخشبة معوجّة فاستوت واستقامت. ولكن لما كان المعنى الذي يريده المتكلم ليس هذا، فقد كان عليه أن يغيّر في حركة الاسم بعد الواو، ليصبح منصوباً، فالحركة هنا دليل على معنى، وعنصر من عناصر التحويل في الجملة الأصل[٥٩].

وأمّا كم، فلها في العربية استعمالان، هما: استفهام عن عدد، وخبرية بمعنى كثير، ولإبهامها فإنها تحتاج إلى تمييز يجيء بعدها، نحو: كم كتابٍ قرأت/ فالمتكلم يخبر عن الكثرة. أما الاستفهامية، فنحو: كم كتاباً قرأت؟ فالمتكلم يسأل سامعاً مخاطباً عن عدد الكتب التي قرأها. وتشترك الاستفهامية والخبرية في أمور بسطها النحاة في كتبهم، وتفترقان في أمور كذلك[٦٠]. ومن أهم نقاط الافتراق بينهما، أنّ تمييز كم الخبرية واجب الجر، وتمييز كم الاستفهامية واجب النصب إلا إذا سبقت بحرف جر. والذي يراه الدكتور العمايرة أن الجملة قبل دخول كم عليها كانت توليدية اسمية أو فعلية (قرأت كتاباً) فدخلت عليها (كمّ) لتفيد معنى الاستفهام عن عدد الكتب التي قرأت، وليس على أمر يتعلق بالحدث، أو ما في الفعل من زمن، فقدّم المفعول وجوباً، فأصبحت الجملة جملة تحويلية فعلية، جاء التحويل فيها باستخدام عنصرين من عناصر التحويل هما: الزيادة، والترتيب، ولكل دوره في المعنى، ولكن لما كانت المعاني أوسع من المباني اللغوية، فإن المبنى يمكن أن يستعمل لأكثر من معنى، فأراد المتكلم أن يغير من معنى الكسرة، فاستعمل (كم) التي هي الاستفهامية، مع تغيير حركة الاسم الذي بعدها من النصب إلى الجر، فكانت الكسرة هي عنصر التحويل في هذه الجملة؛ إذ إن حركة (كتاباً) يجب أن تكون في الحالتين قياساً على قواعد النحو التي ترى أن الفعل (قرأ) فعل متعدٍ يحتاج إلى مفعول به. وأن حركة المفعول به هي حركة النصب، فجرى التغيير في حركة المفعول، ليفيد معنى جديداً، فالكسرة علامة معنى ودليل عليه، وليست حركة ناتجة عن تسلط عامل عليها مقدّر أو ظاهر[٦١].

وأما التحذير والإغراء فهما من الأساليب الإنشائية الطلبية، ومتصلان بالأمر اتصالاً وثيقاً، حتى إنّ سيبويه سماهما "باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، إذا علمت أنّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل"[٦٢]، ولكلّ منهما أسلوبه وأنماطه وصوره التي يأتي عليها[٦٣]، والناصب فيهما عند النحويين عامل محذوف يقدّرونه فعلاً منصوباً تقديره الزم أو احذر"[٦٤]، والذي جعل النحويين يقدّرون هذا التقدير هو بحثهم عن العامل المؤثر في الحركة الإعرابية. والذي يبدو أنّه تقدير يعمل على تشويه هذا التركيب، وهو من اللغو الذي لا طائل تحته، وإنما لجأ العلماء إليه رغبة منهم في إخضاع الكلام لنظرية العامل[٦٥]. والذي يراه الدكتور العمايرة أن أسلوبي الإغراء والتحذير لا أثر للعامل فيهما، وإنّ الذي يحدد المقصود هو الحركة الإعرابية، فعندما نقول: الأسدُ،

فإننا نقصد أن ننقل خبراً عن الأسد، كأن يسأل سائل ما هذا؟ فيجيب: الأسدُ، أو هذا الأسدُ أو جاء الأسدُ.. إلخ.

فجملة الأسدُ جملة تحويلية لجملة توليدية هي:

هذا الأسدُ / وهي جملة توليدية تفيد الإخبار المحايد، ثم جرى على الجملة حذف بالاعتماد على السياق وقرائن الأحوال. فأصبحت الجملة كما يأتي: هذا الأسدُ ← بالحذف = الأسدُ/ جملة إخبارية لا يقصد منها المتكلم سوى الإخبار مع الإيجاز لدلالة السياق.

لكن قول المتكلم (الأسدَ) إنّما هو معنى مختلف تماماً عن قوله: الأسدُ. فتغير الحركة أدى إلى تغير المعنى، بحيث انتقلت الجملة من الإخبار إلى التحذير، تحذير السامع من أمر يخافه، أو قلْ: إنّ تغيير الحركة دليل على تغيير المعنى في ذهن المتكلم(٦٦).

أما جملة الإغراء فلا تختلف عن جملة التحذير، بل هي مثلها تماماً، غير أن القرينة اللفظية هي التي تحدد ما إذا كانت الجملة للإغراء أو التحذير. فعندما نقول: (الكتابَ)، فإنه يفهم أنّ التغيير جاء هنا لينقل الجملة إلى معنى الحث إلى أخذ الكتاب، فهي للإغراء وليس للتحذير؛ لأنّه لا يعقل أن يقصد المتكلم من قوله: (الكتابَ) أن يحذّر السامع من الكتاب، فالقرينة المعنوية هنا هي التي أوجبت المعنى، وأصبحت دليلاً عليه، ووسيلة له. أما دور التنغيم في هذا الأسلوب فهو دور رئيس، فالجملة التحويلية (احذر الأسدَ) و (الزم الكتابَ) كان النحاة قد صنفوها في الجملة الطلبية التي تكون نغمتها الصوتية مستوية، في حين أننا عند النطق بالجملة التحويلية التحذيرة ننطقها بنغمة صوتية صاعدة، وهذا ما أثبته المخبر الصوتي(٦٧).فالتحذير والإغراء تتضافر فيهما العناصر الثلاثة: الحركة الإعرابية، والتنغيم، والسياق في تحقيق المعنى المراد لهذا الأسلوب. وأما الفعل المضارع المنصوب بعد الواو فلا يختلف كثيراً عما ذُكر عن الاسم المنصوب بعد واو المعيّة، ومثّل له بـــ "لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً"، فإذا كانت السكون على آخر الفعلين،

فإنّ المعنى هو تسلّط النهي على الفعلين معاً بصرف النظر عن الزمان أو المكان، فلو كان المتحدث الذي ينطق هذه العبارة طبيباً يلقيها على سمع مريضه، فإنّ هذا المريض سيدرك أنّ طبيبه يمنعه من تناول هذين النوعين من الطعام، في حين أنّه إذا نصب الفعل الثاني، فإنّ المعنى سيكون بطلب النهي عن الجمع بين هذين الفعلين في آن واحد، فالحركة هي الفونيم الذي عمد المتكلم إلى تغييره، ليعبّر عن معنى جديد، وليست نتيجة لتسلط عامل مقدّر تقديره (أنْ)، وأنت ترى أنّ التقدير (أنْ) بعد الواو،

وأمام الفعل المضارع واضح الدلالة على رغبة القائلين بهذا في البحث عن مبرر، لتبرير وجود الفتحة على آخر الفعل على غير ما تكون عليه لو كانت الواو للعطف[٦٨].ويرى أنّ هناك حركة إعرابية لا دور لها في المعنى، وإنّما هي حركة اقتضاء ليس غير يقول: "وهناك عناصر تدخل على الجملة التوليدية الفعلية، وأخرى تدخل على الجملة التوليدية الإسمية، فتؤدي معنى جديداً يضاف إليها، فتتحول الجملة إلى تحويلية إسمية أو فعلية، ويقتضي هذا العنصر الجديد حركة في المبتدأ أو في الخبر أو في الفعل، ولا يكون لهذه الحركة دور في المعنى، وإنّما هي حركة اقتضاء ليس غير، وإنّما الدور للعنصر ذاته"[٦٩]. وعدّد من هذه الأبواب كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها والفعل... إلخ. وحلّل عدداً من الجمل والأمثلة، منها على سبيل المثال: "عليٌّ مجتهد"، وإذا ما دخلت عليها كان أو إحدى أخواتها، وهنّ عناصر زمن لا غير، تصبح الجملة كان عليٌّ مجتهداً، فيكون تحليلها هي:

كان: عنصر إشارة إلى الزمن الماضي.

علي: مبتدأ مرفوع (أو مسند إليه مرفوع).

مجتهداً: خبر أخذ الفتحة اقتضاء لـــ "كان".

فتكون جملة تحويلية اسمية تحولت في معناها إلى الزمن الماضي.. ويكون الترابط بين الكلمات كما يأتي: ويشير رأس السهم إلى مركز الارتباط.

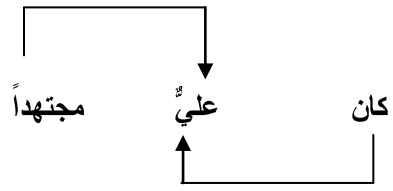

إنّ تحليل المثال الآخر، إنّ علياً مجتهدٌ يكون:

إنّ: عنصر توكيد.

علياً: مبتدأ أخذ الفتحة اقتضاء لإنّ.

مجتهدٌ: خبر مرفوع وعلامة رفعه... (مسند مرفوع).

ويكون تحليلها من حيث المعنى كما يأتي:

(مسند إليه + مسند) = جملة مؤكد بكاملها بمؤكد واحد، وهي: جملة تحويلية إسمية، ويكون الترابط فيها كالآتي:

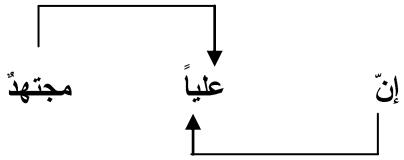

ثم حلل بتلك الصورة كثيراً من الشواهد والجمل العربية التي رأى أنّ العنصر الجديد الذي دخل عليها، واقتضى حركة إعرابية لا دور له في المعنى، ولا تحمل الحركة الإعرابية التي ظهرت تبعاً له أية دلالة، وإنّما هي حركة اقتضاء لذلك العنصر لا غير(٧٠).

وأما المثال الأخير الذي أخذه نمطاً للجملة الفعلية، فهو:

يدرس عليٌّ الدرسَ/ جملة توليدية فعلية ← وبزيادة العنصر (لن) تصبح الجملة:

لن يدرسَ عليٌّ الدرسَ = جملة تحويلية فعلية، ويكون تحليلها كما يأتي:

لن: عنصر نفي المستقبل.

يدرس: فعل مضارع منفي أخذ الفتحة اقتضاء لــ (لن).

عليٌّ: فاعل (مسند إليه) مرفوع.

الدرسَ: مفعول به منصوب.

ويكون ترابط الكلمات في الجملة كما يأتي:

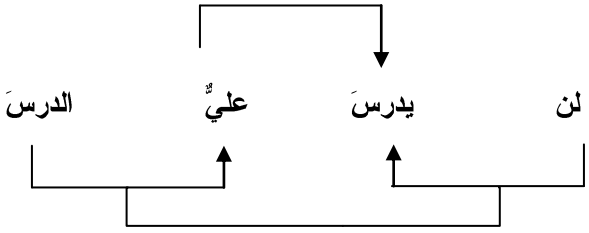

ومثل ذلك:

لم يدرسْ عليٌّ الدرسَ

فدخول (لم) التي هي عنصر تحويل، نقل معنى الفعل المضارع إلى معنى الماضي، واقتضى حركة إعرابية غير الضمة التي على الفعل، وهي السكون قياساً على ما جاء عن الناطقين باللغة سليقة، وليس بأثر من (لم) أو بعمل منها، ويكون تحليلها كما يأتي:

لم: عنصر نفي وتحويل (يحول المضارع إلى معنى الماضي المنفي).

يدرس: فعل مضارع منفي محول إلى معنى الماضي، أخذ السكون اقتضاءً لــ (لم).

علي: فاعل.

الدرسَ: مفعول به.

خلاصة:

هذا مجمل رأي العمايرة في الربط بين الحركة الإعرابية والمعنى، قدّمها لتكون بديلة عن نظرية العامل في النحو العربي، والتي – من خلالها – حاول تقديم أمثلة كافية من النحو العربي، ليقيم مقارنة بين ما جاء به ونظرية العامل النحوي، فهو قد ربط الحركة الإعرابية بالمعنى في أبواب معيّنة – ذكرت سابقاً – وكانت الحركة في أبواب أخرى حركة اقتضاء.

هذا، وتعدّ نظرة العمايرة إلى الحركة الإعرابية – في نظري – أبرز محاولة في العصر الحديث؛ لأنها تربط بين الحركة الإعرابية والمعنى الوظيفي الذي تؤديه في الجملة، وذلك من خلال توظيفه لفكرة ومفهوم الجملة التوليدية والجملة التحويلية؛ إذ تتحول الجملة من معنى الإخبار المحايد إلى معنى وظيفي آخر(٧١).

مراجع البحث

- الأنباري، أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين، أسرار العربية، تحقيق محي الدين البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧ .
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٩٤ .
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تصحيح محمد عبده ومحمد الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢ .
- الجرجاني، علي بن محمد الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٨٥ .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢، ١٩٥٢ .
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٩ .
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق، بيروت، ط١، ١٩٨٠ .
- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣ .

- حماسة، محمد عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، الكويت، ١٩٨٣ .
- الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١ .
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣ .
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣ ، ١٩٧٩ .
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل إربد الأردن، ط١، ١٩٨٤ .
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل، دارالجيل، بيروت، ط٢ .
- السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دارالعلم، بيروت، ط٢، ١٩٧٨ .
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ، ١٩٨٥ .
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، دار القلم، بيروت، ١٩٦٦ .
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٨٠ .
- الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، المكتبة الأهلية، بيروت، ط٢ ،١٩٦٢ .
- عابدين، عبد المجيد، المدخل إلى دراسة النحو العربي، مطبعة الشبكشي، القاهرة، ط١ ، ١٩٥١ .
- عمايرة، خليل ، في نحو اللغة وتراكيبها ــ منهج وتطبيق ــ عالم المعرفة، جدة، ط ١، ١٩٤٨ .
- عمايرة، خليل، في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الزرقا، الأردن، ط١، ١٩٨٧ .
- ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق أحمد صقر، مطبعة الحلبي، ١٩٧٥
- فضل، عاطف، مقدمة في اللسانيات، دار المسيرة، الأردن ، ط١، ٢٠١١ .
- الفضلي، عبد الهادي، دراسات في الإعراب، دار تهامة للنشر، جدة، ١٩٨٤.

- ابن قتيبة، أبو مسلم محمد، تأويل مشكل القرآن، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣ .
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤ .
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، دار الكتاب، ط٢، ١٩٩٢ .
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب، ط٢ ، ١٩٨٥ .
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري، شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الإدارة العامة للجامع الأزهر، ط٢ .
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

الرسائل العلمية

- الحجيلان، خالد، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين المحدثين، رسالة ماجستير / قسم اللغة العربية/ جامعة الملك سعود، عام ١٤٢١ هجرية

البحوث والدراسات

– إسماعيل، نائل محمد، حركات الإعراب بين الوظيفة والجمال (دراس تحليلية) ، منشورات مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد ٢٠، العدد الأول، ٢٠١٢، غزة ، فلسطين.

– بكر، محمد صلاح، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، منشورات جامعة الكويت، الحولية ٥/ الرسالة ٢٠ ، ١٩٨٤ .

ــ دفة، بلقاسم، العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدى اللغويين العرب القدماء، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر / بسكرة، العددان الثاني والثالث ، ١٠٠٨

– الرجوبي، محمد سالم، الحركة الإعرابية بين القيم الصوتية والقيم الدلالية، مجلة الجامعة الأسمرية، زليطن ، ليبيا، العدد٢٠، السنة الحادية عشرة، ٢٠١٤ .

ــ علي، فضل الله النور، الإعراب وأثره في المعنى، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الأول، ٢٠١٢ .
ــ الغامدي، محمد سعيد ربيع، العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي، مجلة جامعة الطائف، المجلد الثاني، العدد التاسع، ٢٠١٣ .
ــ القرشي، محمد بن حماد، الإعراب والمعنى، مجلة علوم اللغة، القاهرة، عدد١ ، سنة ٢٠٠٧.

الهوامش

(١) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٩٨٤، ص ٦٩.
(٢) المصدر السابق، من ص ٨٧ – ص١٧٧.
(٣) انظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٩، مادة عرب.
– ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة عرب.
(٤) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت،ودار الأمل، إربد ط١، ١٩٨٤، ص٩١ .
(٥) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل، دار الجيل، بيروت، ط٢، ص ١٦.
(٦) ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري، شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الإدارة العامة للأزهر،ط٢ ،ص ٣٣.
(٧) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢ ، ١٩٥٢، ١/٣٥.
(٨) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ١ /٧٢.
(٩) المصدر السابق.
(١٠) انظر: الجرجاني، علي بن محمد الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، ١٩٨٥، ص ٨٨ – ٩١.
(١١) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، بيروت، ١٩٦٦،١/١٣.
(١٢) الجرجاني، التعريفات، ص ٨٨.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة جزم.

(١٥) للتوسع في الحركات في اللغات الأخرى، انظر:

- السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم، بيروت، ط٢ ، ١٩٧٨ .
- الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، المكتبة الأهلية، بيروت، ط٢، ١٩٦٢ .
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٩٤ .

(١٦) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٥٢ .

(١٧) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر، منشورات دار الآفاق، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ١/ ٣ .

(١٨) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣ ، ١٩٨٤ ، ص ٧٠.

(١٩) السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ص ١٢١.

(٢٠) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٢٤١-٢٤٢.

(٢١) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣، ص ١٣١.

(٢٢) السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ص ١٢١.

(٢٣) ابن قتيبة، أبو مسلم محمد،تأويل مشكل القرآن،دار التراث،القاهرة،ط١٩٧٩،٢،ص٤١

(٢٤) الزجاجي، الإيضاح، ص ٦٩ وما بعدها.

(٢٥) ابن فارس، أحمد، الصاحبي، تحقيق أحمد صقر، مطبعة الحلبي، ١٩٧٥ ، ص ٤٣.

(٢٦) : المصدر السابق، الصفحات، ٣٥، ٤٣، ١٤٣.

(٢٧) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تصحيح محمد عبدة ومحمد الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢ ، ص ٧٥.

(٢٨) ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ١ / ٣٥.

(٢٩) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٣/١. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ١/ ٤١.ابن الأنباري، أبو البركات، من أسرار العربية، ص١٩ . ابن النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن الكريم، ٢/ ١٠٩ . ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، ١/ ٤٥ .

(٣٠) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١ ٤ / ١٤٧ .

(٣١) الدراسات والبحوث التي كتبت عن آراء المحدثين كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر:- دراسة خالد الحجيلان: اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين المحدثين. وهي رسالة ماجستير قُدّمت إلى قسم اللغة العربية في جامعة الملك سعود عام ١٤٢١هـ.- دراسة محمد حماسة العلامة الإعرابية / ودراسة عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب. - ودراسة محمد صلاح بكر، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة. وممّا يجدر ذكره أنّ كليّة الآداب في جامعة عجلون الوطنية/ الأردن قد عقدت مؤتمرا حول الحركة الإعرابية، قُدّمت فيه أوراق على درجة عالية من الدقة والأهمية.

(٣٢) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، دار الكتاب، ط٢، ١٩٩٢ , ص٣١ .

(٣٣) المصدر السابق، ص ٤١.

(٣٤) المصدر السابق، ص ٤١-٤٢.

(٣٥) المصدر السابق، ص ٤٩.

(٣٦) المصدر السابق، ص ٥٠.

(٣٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧١/١.

(٣٨) الفضلي، عبد الهادي، دراسات في الإعراب،دار تهامة للنشر، جدة، ١٩٨٤ , ص ٦٠.

(٣٩) المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤، ص٧٦ .

(٤٠) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص١٩٨ .

(٤١) المصدر السابق، ص ٢١٦.

(٤٢) المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(٤٣) المصدر السابق.

(٤٤) عمايرة، خليل، في التحليل اللغوي،مكتبة المنار،الزرقاء، الأردن، ط١، ١٩٨٧،ص ٨١

(٤٥) حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامةللكتاب، ١٩٧٣ ، ص ٢٣١، وما بعدها.

(٤٦) المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٤٧) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٦٩.

(٤٨) لمعرفة المزيد عن التوافق والاختلاف بين تشومسكي وخليل عمايرة، انظر: بحثنا الموسوم بـــ "البنية اللغوية والنحوية بين تشومسكي وخليل عمايرة"، المنشور في عدد خاص

عن أعمال المؤتمر العلمي "الأدب العربي والآداب العالمية بين التأثر والتأثير" الذي عقد في مدينة فاس بالمغرب، والصادر عن عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١١.

(٤٩) أشير هنا إلى أنّ عدداً غير قليل من طلبة الدراسات العليا – ماجستير ودكتوراه – كتبوا رسائل علمية في جوانب وعناصر فكرة الدكتور العمايرة، فكرة التوليدية التحويلية المعدّلة، وذلك في جامعات أردنية وعربية، وطلبته الآن منتشرون على مساحة الوطن العربي، وهم أعلام الدرس اللغوي الحديث في الجامعات الأردنية، وجامعات عربية.

(٥٠) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٥٧.

(٥١) المصدر السابق، ص ١٥٩ .

(٥٢) المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٥٣) المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٥٤) عمايرة، خليل، في التحليل اللغوي، ص ٩٥.

(٥٥) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٦٤ – ١٦٥.

(٥٦) لمزيد من التفصيل، انظر:

– فضل،عاطف،مقدمة في اللسانيات،دار المسيرة،عمان، ط١، ٢٠١١، ص ١٦٢ وما بعدها.

(٥٧) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٦٦.

(٥٨) ثمّة خلاف طويل بين النحاة في العامل في الاسم بعد الواو، انظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مسألة رقم ٧٥

(٥٩) انظر تفصيل ذلك،ومزيداً من الأمثلة،عمايرة،خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٦٨.

(٦٠) انظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج٤، ص ٧٢ وما بعدها.

(٦١) انظر: عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٦٩، وما بعدها.

(٦٢) سيبويه، الكتاب، ٢٥٣/١.

(٦٣) انظر: فضل، عاطف، مقدمة في اللسانيات، ص ٢١٩ وما بعدها.

(٦٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٧٢/١.

– المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣ ، ٢١٢/٢.

(٦٥) انظر: عابدين، عبد المجيد، المدخل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة، ط١، ١٩٥١.

(٦٦) انظر تفصيل ذلك في: عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٥٧.

(٦٧) انظر: المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٦٨) المصدر السابق، ص ١٦٨ – ١٦٩.

(٦٩) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٧٠) لمزيد من التفصيل: انظر: ــ عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٠١ – ١٣٤.

– عمايرة، خليل، في التحليل اللغوي، الباب الثاني، الموسوم بــ "أنماط أسلوبية بين التراكيب والدلالة"، ص ١٠٣ – ٢٥٠

(٧١) يتبنى الباحث فكرة خليل عمايرة؛إذ قام بتسجيل رسالة الماجستير الموسومة بــ "تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث– دراسة وصفية تحليلية – وقد نوقشت في قسم اللغة العربية في جامعة اليرموك عام ١٩٩٠،وكانت بإشراف الدكتور خليل عمايرة–رحمه الله

Abstract

The question of parsing is one of the issues that occupied the attention of Arab scholars, both ancient and modern. They adopted different approaches in dealing with it. Some of them see the significance of parsing and its effect on meaning. Another group raise doubts concerning this phenomenon, while a third group considers it as simply a decorative phenomenon, among other things.

In this research I will tackle in brief the views of the ancient and modern schools in the movement of parsing as a preliminary step for dealing with the main topic here, i.e., the parsing movement in the thought of Khalil Amayrah. This is followed by a survey of the application of some sections and parts of grammar where parsing movement has a great role in shifting the grammatical meaning from one side to another. Also I discuss the aspects where the parsing movement acts as simply an indispensable movement.

The justification for the present research is the new view towards the parsing movement advocated by Khlail Amayrah.It is a view-in my opinion-that is new, sound and unprecedented. I see it as alternative to the actant theory in Arabic grammar.

Keywords:arabicgrammar,parsingmovement,khlailAmayrah, actanttheory,generative,transformational.